

دور التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي

The role of external auditing in fighting financial corruption

* صبرينة العايب¹، أحمد بوراس²¹ جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، (الجزائر)، sabrina.laib@univ-oeb.dz² جامعة قسنطينة "03"، (الجزائر)، ahmed.bouras@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/10/31

تاريخ الاستلام: 2022/10/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتبيان دور التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي، وإذا كان من الممكن تضيق فجوة التوقعات، واستعادة ثقة الأطراف ذات المصلحة مرة أخرى، خاصة بعد الأزمات المالية التي شهدتها العالم. وتوصلت إلى أن التدقيق الخارجي يساهم في مكافحة الفساد المالي من خلال كشف الأنشطة الفاسدة والوقاية منها، حيث أن التدقيق الخارجي يؤثر بشكل إيجابي على الفساد المالي، حيث ينقص من حدته من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية، والالتزام بمعايير التدقيق الدولية، وتحسين جودة التدقيق الخارجي. الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، جودة التدقيق، معايير التدقيق الدولية، الفساد المالي.

تصنيف JEL: M41 , M42 , D73.

Abstract:

This study aims to analyze if external auditing plays a role in reducing financial corruption, and if it is possible to gain more confidence in it again and reduce the expectations gap, especially after financial crises.

The results show that external auditing contributes to the fight against corruption through corrupted financial activities detection and prevention.

As the external auditing positively affects the financial corruption level by complying with international auditing standards, making the internal control system effective, in addition to improving the of the external audit quality.

Key words: External auditing, Audit quality, International auditing standards, Financial corruption.

Classification JEL: D73 , M42, M41

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

أدت فضائح الفساد المالي التي شهدتها العالم خلال السنوات الأخيرة، والتي ثبت تورط شركات التدقيق الرائدة في العالم فيها، إلى هز ثقة المجتمع بهذه المهنة والتقليل من قيمة نتائجها ومخرجاتها، فتراجعت ثقة المساهمين وأصحاب المصالح والمستثمرين الذين يعتمدون في اتخاذ قراراتهم على التقارير المالية المصادق عليها من طرف المدقق الخارجي، الذي من المفروض على اعتباره شخص مؤهل خارجي مستقل أن يضفي مصداقية أكبر على تلك التقارير، ومدى سلامتها وتعبيرها عن الوضعية المالية الصادقة والحقيقة للمؤسسة.

ورغم العديد من القوانين لضمان الأمن المالي وعلى رأسها Sarbanes Oxley، والتي نصت على الرقابة على مدى جودة التدقيق، إلا أن مهنة التدقيق الخارجي تواجه تحديات صعبة، نتيجة قصور في الاهتمام بدور التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد والحد منه، فأغلب الأبحاث الأكاديمية لم توله اهتماما خاصا الشيء الذي يفسره قلة الأدبيات والمراجع التي تتطرق له، حتى بالنسبة لإصدارات هيئة الأمم المتحدة وحملاتها في مكافحة الفساد، التي نادرا ما نجدتها تدرجه ضمن آلياتها وأدواتها.

مشكلة الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي: ماهو دور التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي؟

فرضيات الدراسة:

استنادا إلى التساؤل الرئيسي تمت صياغة الفرضية التالية:

يساهم التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي وذلك من خلال اكتشاف الممارسات الفاسدة ومنعها والوقاية منها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتبيان دور التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي، وتوضيح انعكاسات جودة التدقيق الخارجي في تعزيز ثقة المجتمع والأطراف ذات المصالح بمهنة التدقيق الخارجي كعامل أساسي في مكافحة الفساد المالي، كما تهدف لإلقاء الضوء على مدى قدرة المدقق في اكتشاف حالات الفساد المالي من جهة، والوقاية منه قبل حدوثه أصلا من جهة أخرى، حيث إن أي قصور فيهما من شأنه أن يخلق فجوة بين ما تقدمه وبين ما يتوقعه المستفيدون من خدماته.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز أهمية التدقيق الخارجي كعامل أساسي في التأثير على الفساد المالي، وذلك من خلال اكتشافه والوقاية منه، وأي قصور في مهنة التدقيق الخارجي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة و تفاقم الفساد المالي ، الشيء الذي يؤثر على آراء الأطراف ذات المصلحة، ناهيك عن الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عن انتشار الفساد المالي في المجتمع.

منهج وتقسيمات الدراسة:

للإلمام بالدراسة تم اعتماد المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال دراسة وتحليل الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الفساد المالي والتدقيق الخارجي، وللإلمام بجميع جوانب الدراسة تم تقسيم البحث للعناصر التالية:

-الإطار المفاهيمي للفساد المالي وتضمينه لمفهوم الاحتيال؛

-أثر الفساد المالي على التدقيق الخارجي؛

-أهمية التدقيق الخارجي كأداة لمكافحة الفساد المالي.

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة أدبيات الفكر المالي والمحاسبي نجد أن معظم الدراسات ركزت على دور التدقيق في الحد من الغش والاحتيال، أو ممارسات المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح بالإضافة للدراسات التي ركزت على دور الحوكمة، الشفافية والمساءلة وتأثيرها على الفساد المالي، أما الدراسات التي ربطت بين الفساد المالي والتدقيق الخارجي فقد كانت على النحو التالي:

دراسة (Kassem & Higson, 2016) التي هدفت لفحص مسؤولية المدققين الخارجيين ودورهم فيما يتعلق بفساد الشركات، وتبسيط الضوء على الآثار المترتبة على مهنة التدقيق الخارجي والهيئات المسؤولة عنها، وإبراز أثر الفساد على البيانات المالية ومهنة التدقيق، وتوصلت بعد تحليلها لمعايير التدقيق الدولية المتعلقة بالاحتيال والغش والأعمال غير القانونية، إلى أن المدقق الخارجي مسؤول عن الكشف عن التحريفات الجوهرية الناشئة عن الفساد والتي قد يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية، كما أنه مسؤول عن تقييم مخاطر الفساد، إلا أن دوره لم يتم تحديده بشكل واضح من قبل الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق كونه لا يؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية للمؤسسة وهو عكس ما أثبتته هذه الدراسة.

دراسة (علي، 2017) هدفت هذه الدراسة إلى كشف حالات الفساد المالي المستشري في الوحدات الاقتصادية في العراق في ظل تبني التدقيق الإستراتيجي، والتأكيد على مدى أهمية تبنيه كوسيلة لكشف حالات الفساد المالي في البيئة العراقية، ووضع إطار مقترح للتدقيق الإستراتيجي يمكن تطبيقه في البيئة المحلية لغرض كشف حالات الفساد المالي فيها وسبل معالجتها، وتوصل البحث إلى جملة من النتائج تمثل أهمها في مدى فاعلية الأنظمة الرقابية بنوعيتها الداخلية والخارجية، فضلاً عن هيئة النزاهة ودوائر المفتشين العموميين، وأثبتت بأن الإجراءات المتخذة من تلك الجهات غير كافية وفاعلة للحد من حالات الفساد المالي في العراق، وأوصت الدراسة بضرورة تبني إطار التدقيق الإستراتيجي المقترح لدعم وتعزيز جهات الرقابة المالية وهيئة النزاهة ودوائر المفتشين العموميين في أداء دورها بشكل منهجي وفعال من أجل كشف حالات الفساد المالي للوحدات الاقتصادية العاملة في البيئة العراقية.

دراسة (Jeppesen, 2019) أكدت هذه الدراسة على ضرورة تبني معايير التدقيق الدولية لمفهوم الفساد المالي ضمن تعريف الغش والاحتيال وإدراجه بالنسبة لكل من القطاعين العام والخاص على حد سواء، وإدراج تقنيات وإجراءات فاعلة للكشف عنه، وتبني التدقيق إجراءات وقائية فاعلة كضرورة التقرير عن عدم وجود فساد والمصادقة على خلو التقارير المالية من آثاره.

دراسة (Le, Vu, & Nguyen, 2021) هدفت هذه الدراسة اعتماداً على نظرية مثلث الغش لإيجاد مدى مساهمة استخدام أنظمة الرقابة الداخلية وقواعد السلوك المهني، كعنصر محدد من عناصر الرقابة الداخلية، في الحد من انتهاكات القانون والفساد لدى الموظفين العموميين، وتوصلت إلى ضرورة تعزيز تطبيق آداب وقواعد السلوك وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية لزيادة موثوقية عمليات المؤسسة

ويقينها وكذلك نزاهتها، مما يساهم في تطويرها على المدى الطويل، بالإضافة لتشجيع الشركات على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بمدونات آداب وقواعد السلوك المهني من شأنه أن يساهم بشكل مفيد في جهود مكافحة الفساد المالي.

وعليه فالجدل الدائر في الأدبيات وبعض الدراسات يدور حول كيفية الموازنة بين الالتزامات والمتطلبات التي يواجهها المدقق في سياق واجباته في التدقيق وفق ما تلمبه المعايير الدولية للتدقيق، وبين تقديمه خدمات قد تبدو إضافية لكنها مع التعمق في الظاهرة وتحليلها نجدها في صلب واجباته.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفساد المالي وتضمينه لمفهوم الاحتيال

يعد تعريف الفساد المالي وضبط مفهومه بطريقة دقيقة واضحة وشاملة أمراً صعباً بسبب طبيعته المعقدة، وصعوبة اقتفاء آثاره، لكونه يحدث بطريقة غير رسمية وغير شرعية، مع توافر الأطراف المستفيدة منه، وعن طريق سلسلة اتصالات غير ملموسة،

أولاً: مفهوم الفساد:

عرف Tanzi (1995) الفساد على اختلاف أشكاله على أنه تعمد مخالفة مبادئ وقواعد العمل بهدف الحصول على مزايا شخصية أو مزايا للأطراف ذات الصلة، أي عدم الامتثال المقصود لمبدأ تباعد العلاقات في العمل، سواء في القطاع الخاص أو العام، بهدف الحصول على منفعة، لنفسه أو لعائلته أو لأصدقائه أو قبيلته أو حزبه أو بعض الجماعات الأخرى ذات الصلة به، وبالتالي فهو كسر قاعدة مدونة سلوك أخلاقية أو اجتماعية، ومن هنا جاء مصطلح الفساد corruption من الفعل اللاتيني rumpere، والذي معناه الكسر.

ولكي يمكن القول أن هناك دليل على انتهاك قاعدة معينة، يجب أن تكون جميع القواعد صارمة، مفصلة ومحددة بدقة بما لا يترك مجالاً لكثرة التأويل وبالتالي حرية التصرف، فكلما زاد عنصر التقدير، زادت احتمالية استخدامه لصالح شخص ما، أو مجموعة من الأفراد ذات الصلة، وليس لصالح الجمهور (Tanzi, 1995).

وفي نفس السياق عرفته منظمة الشفافية الدولية (TI) على أنه إساءة استخدام السلطة العامة أو الخاصة لتحقيق مكاسب شخصية، في حين عرفتها وكالة التنمية والتعاون (The Organisation for Economic Co-operation and Development) على أنها ممارسات فاسدة من قبل أشخاص، سواء في المهام العامة أو الخاصة، لتحقيق مكاسب بغير وجه حق، وقدم (Klitgaard, 2006) معادلة أساسية لتقنين الفساد، تتمثل في:

$$\text{الفساد} = (\text{الاحتكار} + \text{حرية التصرف}) - \text{المساءلة}$$

أي أنه لا يمكن أن يحدث فساد إلا في حال توفر منصب مختكر للسلطة مع التمتع بحرية التصرف الكاملة في ظل غياب أي مساءلة، وركزت منظمة الشفافية الدولية على غياب كل من عاملي النزاهة والشفافية لتصبح المعادلة بالشكل التالي (TI):

$$\text{الفساد} = (\text{الاحتكار} + \text{حرية التصرف}) - (\text{المساءلة} + \text{النزاهة} + \text{الشفافية}).$$

فالفساد يتزايد كلما زادت السلطة الاحتكارية للمفسد وكلما زادت حرية تصرفه، وسلطته التقديرية في ظل غياب المساءلة، مع انخفاض مستوى الشفافية، والعكس صحيح، فلتخفيض مستوى الفساد يجب التخفيض والحد من السلطة الاحتكارية، وتقييد حرية التصرف بتوضيح قواعد العمل وإتاحتها للجميع، وضبط السلطة التقديرية بتفصيل القوانين وتبسيطها وسد كل الثغرات بما وجعلها أكثر سهولة وقابلية للفهم، مع تعزيز المساءلة ورفع مستويات الشفافية من خلال تحفيز المجتمع المدني على تقديم الشكاوى والتبليغ في حالة اكتشاف أي خلل أو انحراف، أو إساءة استخدام للسلطة؛ بالإضافة لتفعيل دور الصحافة الاستقصائية ووسائل الإعلام، ناهيك عن آليات الرقابة سواء كانت داخلية أو خارجية.

1.2 ضبط مفهوم الفساد المالي وتضمينه للاحتيال:

يعرف الفساد المالي على أنه الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية (لاكوم، 2003).

ونظرا لكونه لا يترك أي معلومات أو آثار خلفه في دفاتر المؤسسة، لأنه غالبا ما يكون نتيجة تواطؤ، الشيء الذي يصعب مهمة المدقق لاكتشافه، إلا أن بعض الدراسات قد ضمنت الفساد ضمن تعريفها للاحتيال المهني على غرار دراسة (Wells، 2017) الذي اعتبر الاحتيال هو استغلال الفرد لمهنته من أجل الإثراء الشخصي، وذلك بإساءة الاستخدام المتعمد لموارد وأصول المؤسسة، إذ يندرج تحت هذا التعريف كل السلوكيات وعمليات الاحتيال الاستثمارية مهما كان حجمها، كاختلاس الأصول، والاحتيال في البيانات المالية، والفساد، والسرقه، واستخدام ممتلكات المؤسسة لمنافع شخصية.

ومن خلال دراسات جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين (ACFE)، حددت أساليب للاحتيال كالتالي:

- اختلاس أصول وممتلكات المؤسسة وموجوداتها؛
 - إصدار تقارير مالية لا تتوافق مع الوضعية الاقتصادية الحقيقية للمؤسسة؛
 - الفساد المالي.
- حدد Jeppesen (2019) أنواع الفساد المالي في:
- الرشوة: للحصول مثلا على طلبية معينة في وظيفة المشتريات والتلاعب في الصفقات التجارية،
 - تضارب المصالح: عادة ما توجد في وظيفة الشراء عندما يقوم شخص ما بالشراء بأسعار مبالغ فيها من شركة له مصالح فيها وتفويت فرصة الشراء بتكلفة اقل، وبالتالي التأثير على نتيجة أعمال المؤسسة؛
 - الإكراميات والهدايا: التي لا تكون مقابل خدمة معينة بشكل مباشر، لكنها تساهم في التأثير على بعض الامتيازات غير المستحقة؛
 - الابتزاز مقابل أداء خدمة: كطلب رشوة لتقديم طلب.

و تشترك جميع هذه الأفعال كونها سرية ينتهك من خلالها العامل واجباته في المؤسسة، من أجل الحصول على منفعة شخصية بشكل مباشر أو حتى غير مباشر، وهو ما يترك أثراً على أصول المؤسسة وموجوداتها أو على إيراداتها واحتياطياتها، وهو الشيء الذي قد يترك انحرافات جوهرية على البيانات المالية للمؤسسة، ورغم ذلك نجد جل معايير التدقيق الدولية أهملت مفهوم الفساد المالي من الاحتيال وركزت على مسؤولية المدقق الخارجي في تقييم مخاطر الاحتيال الناتجة عن اختلاس الأصول والتلاعب في التقارير المالية.

فالفساد المالي يرتبط عموماً بالأوضاع الاقتصادية والمالية، كاختلاس المال، تبييض الأموال واختلاس الأملاك والأصول سواء في القطاع العام كانت أو في القطاع الخاص، الرشاوى، والاحتيال في البيانات المالية الذي يعد تزويراً واختلاسا للمعلومات المالية، وما ينطوي عليه من خداع لمستخدميها، وفي كل الأحوال هدفه هو الحصول على مزايا غير قانونية أو غير عادلة، وهو ما يعتبر مخالفاً لالتزام الشخص مع المؤسسة وبنود عقده معها.

المحور الثاني: أثر الفساد المالي على التدقيق الخارجي:

تعتبر المعلومات المحاسبية المدخل الأساسي لاتخاذ القرارات، الشيء الذي يتطلب تأكيداً كافٍ ومعقول بشأن صحة ومصداقية هذه المعلومات، يكون من طرف شخص مستقل ومحيد ذو كفاءة مهنية وعلمية من خلال تقرير في ومحاييد يمكن لمختلف الأطراف ذات العلاقة الاستفادة منه، فيستمد التدقيق الخارجي أهميته من قيمة البيانات المالية المصادق عليها من طرف المدقق الخارجي لترشيد القرارات الاقتصادية.

أولاً: بعض الفضائح المالية التي هزت مكاتب التدقيق العالمية:

كان للفضائح المالية للشركات أثر كبير على سمعة أهم مكاتب التدقيق العالمية، إذ أن حساباتها كانت مصادق عليها من طرف أحد أهم مكاتب التدقيق العالمية، كما حدث بالنسبة لفضيحة الاتحادية الدولية لكرة القدم * FIFA، وذلك على الرغم من الاشتباه في وجود فساد منذ فترة طويلة وكونها مليئة بالرشاوى والعمولات، رغم ذلك لم يعترض أحد على تقاريرها المالية السنوية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، والمصادق عليها ولمدة 16 سنة متتالية من طرف مدققي KPMG، الشيء الذي خلق تساؤلات عدة حول مدى فعالية عمليات التدقيق المفروض أنها تعمل على إضفاء المصداقية على الحسابات (Browning، 2015).

وهو نفس التساؤل الذي طرح بعد فضيحة فساد Petrobras البرازيلية في عام 2015، والتي أُلِّم فيها 27 شخصاً بالفساد المالي وعمليات غسيل الأموال، أين تم التلاعب بما قيمته 2 مليار دولار كتكاليف لتغطية المدفوعات غير الشرعية وغير القانونية والرشاوى، الشيء الذي رفع ديونها بما يتراوح 145 مليار دولار خلال سنة مالية واحدة، الأمر الذي دفع لرفع دعوى قضائية جماعية من قبل المساهمين عن إصدار الشركة لتقارير مالية احتيالية مضللة، ولا تعكس الصورة الحقيقية للشركة، كل ذلك رغم كونها مدققة من طرف Price Water House Coopers (PWHC) التي اتهمت بعدم فحص الحسابات خاصة التكاليف وعمليات الشراء بعناية (Kassem & Higson, 2016)، مما أدى لعدم اكتشاف الانحرافات المالية وأثرها الجوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

*- تم دفع 150 مليون دولار على الأقل رشاوى لمسؤولي الغيغا، وإنفاق مليارات الدولارات على البنى التحتية للدول المستضيفة.

ناهيك عن قضية (SEC، 2008) "Siemens" الألمانية، التي اتهمت لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) وذلك بإيداع دعوى مدنية سنة 2008 مفادها انتهاك قوانين مكافحة الرشوة وممارسات الفساد ودفع الرشاوى التي يبلغ مجموعها حوالي 1.4 مليار دولار في جميع أنحاء العالم للحصول على أعمال تجارية، حققت منها أرباحًا تزيد عن 1.1 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2007، بالإضافة لدفع حوالي 391 مليون دولار من المدفوعات المنفصلة لأطراف خارجية لأغراض غير مشروعة، بما في ذلك الرشوة التجارية والاختلاس.

ولم تلتزم بتنفيذ الضوابط الأساسية والقيود التي فرضتها ألمانيا سنة 1999 لاعتماد اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمكافحة الرشوة التي تحظر الرشوة، كما لم تلتزم بالإجراءات التنظيمية ومتطلبات مكافحة الرشوة بعد انضمامها لبورصة نيويورك سنة 2001.

ضف لذلك أنها استخدمت آليات دفع متقنة لإخفاء حقيقة المدفوعات الفاسدة والرشاوى، من خلال تزوير فواتير ووثائق دفع خدمات أعمال مزيفة، وتحرير مستندات مزورة لتبرير المدفوعات وإنشاء وتمويل حسابات سرية خارج الدفاتر، وتسجيل المدفوعات غير المشروعة كمصروفات ورسوم إدارية، ورسوم الاستشارات، وعقود التوريد، ورسوم تجهيز الغرف، والعمولات، بالإضافة لتضخيم عقود الأمم المتحدة.

كما انتهكت شركة Siemens المادة A30 من قانون الأوراق المالية لعام 1934 (قانون الصرف) من خلال إجراء مدفوعات غير قانونية وغير مشروعة وتسجيلها بشكل احتيالي غير صحيح في دفاترها، وسحب ملايين الدولارات من الصناديق النقدية غير مثبتة بوثائق دقيقة تسمح بالسحب أو تدعّمه، مع استخدام الملاحظات اللاحقة لغرض الاحتيال وإخفاء هوية الأشخاص المسؤولين عن العمليات غير الشرعية، وعدم تفعيل نظام ضبط داخلي كفيل باكتشاف كل العمليات الفاسدة ومنعها، حيث سهل ضعف نظام الرقابة الداخلية وهشاشة الضبط الداخلي إخفاء طبيعة المدفوعات الفاسدة والتستر عليها (SEC، 2008)

وفي سنة 2003 استجابت لقرار المحكمة بدفع مبلغ 350 مليون دولار كتعويض عن الأرباح غير المشروعة، والامتنال لكل التعهدات المتعلقة بقانون الصرف وقانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، بالإضافة لتعيين مدقق خارجي مستقل لمدة أربع سنوات (SEC، 2008).

وبالرغم أن (KPMG) أصدرت تقريراً فيما يخص مبلغ 4.12 مليون يور غير مبرر بالإضافة لـ 250 دفعة مشبوهة تم إجراؤها من خلال شركة الاتصالات (COM)، (استخدام نظام وسطاء الدفع لإخفاء مصدر ووجهة الأموال)، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات من قبل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق لشركة Siemens، ولا أية محاولة للتحقيق في هذه الأخطاء وإيجاد ما إذا كانت مرتبطة بحالات أخرى مماثلة من الاحتيال والفساد المالي (SEC، 2008)، ومع ذلك، لم تلاحظ استجابة ميدانية لشركة KPMG مع هذا الأمر، وهو ما يؤكد على مدى حاجة التدقيق الخارجي للدليل إرشادات حول كيفية الاستجابة مع حالات الفساد المالي المكتشفة، وتحديد جملة من الإجراءات خاصة مع ارتفاع مخاطر الفساد المالي، في ظل عدم تجاوب الإدارة العليا وتجاهلها لتوصيات المدقق الخارجي والإجراءات التصحيحية اللازمة (Kassem، 2016).

بالنسبة لفضيحة Wal-Mart Stores حيث اتهم المساهمون شركة التدقيق Ernst & Young بتسترها على أعمال الفساد المالي والرشاوى المقدمة وبعض الأعمال الاحتياطية وعدم الكشف عنها، رغم أنها كانت المسؤولة عن تدقيق حساباتها لمدة طويلة (Nassauer, 2015)، حيث حملت مجموعة CtW Investment Group[†]، شركة التدقيق Ernst & Young مسؤولية الإبلاغ عن كل تلك الانحرافات للجنة الأوراق المالية وضرورة التحقيق فيها ومراجعتها من قبل مجلس مراقبة الحسابات، خاصة للأثر الجوهري المحتمل على البيانات المالية (Nassauer 2015).

في ديسمبر 2011 زعمت Wal-Mart Stores أنها بدأت تحقيقاً داخلياً في ما إذا كان بعض موظفيها قد انتهكوا قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة، وفي نوفمبر 2012 أعلنت أن تحقيقها الداخلي في مزاعم الرشوة والفساد المالي امتدت من المكسيك إلى الصين والهند والبرازيل، إلا أن هذه التحقيقات كانت تواجهها العديد من العراقيل من بعض الأطراف إلى غاية سنة 2019، أين أقرت الشركة الفرعية بالذنب بينما عُرض على الشركة الأم اتفاقية عدم مقاضاة، وتم دفع مبلغ 144 مليون دولار إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات، ودفعت Wal-Mart Stores وفرعها في البرازيل مبلغ 137 مليون دولار غرامة نتيجة الانتهاكات الجنائية لقانون الممارسات الأجنبية للفساد (Mattera, 2020).

مما سبق يتضح أنه في جل الحالات كانت توقعات الأطراف ذات العلاقة والجمهور بصفة عامة من التدقيق الخارجي عالية فيما يتعلق باكتشاف الفساد المالي وتحديد مخاطره والتقرير والإبلاغ عنه، إذ حملت شركات التدقيق الخارجي مسؤولية عدم اكتشاف كل الانحرافات والعمليات غير الشرعية التي تنم عن فساد مالي.

وهو نفس ما أكدته دراسة (Khan, 2006) فحسبه تتوقع الأطراف ذات العلاقة أن التدقيق الخارجي يلعب دوراً فعالاً في اكتشاف الفساد المالي والوقاية منه، باستخدام المنهجية المعتادة للتخطيط والتنفيذ والإبلاغ أثناء مناقشة التخطيط لتدقيق الفساد، وذلك بالكشف عنه أو بتحديد مخاطره وجرده وفرصه واختبارها على أقصى تقدير، لتؤكد ما جاءت به دراسة Pacini، Swingen، وRogers، (2002) من ضرورة إشباع المدققين لحاجات الأطراف المستفيدة وتوقعاتهم المتزايدة خاصة ما يتعلق بوجود الاحتيال وعدم الامتثال للالتزامات القانونية، والتخطيط الكافي لإجراءات التدقيق للحصول على تأكيد معقول على وجود التحريفات الجوهرية نتيجة الأنشطة الاحتياطية والفساد المالي مما يسمح باكتشافها والتبليغ عنها، مع الحرص على مدى تمتع المدقق الخارجي بالمؤهلات العلمية والعملية والخبرة الكافية التي تسمح له بآداء مهمته (Modugu, Ohonba, & Izedonmi, 2012).

ثانياً: أثر الفساد المالي على البيانات المالية:

تختلف آثار لفساد المالي على البيانات المالية باختلاف مظاهره، فهناك ما له أثر مادي مباشر في حين توجد بعض العمليات يكون أثرها مخفياً غير مباشر، وعادة ما يعترف المدقق الخارجي بالعمليات التي لها أثر مادي مباشر بتحريفات جوهرية فقط على البيانات

[†] - CtW Investment Group صناديق التقاعد النقابية والتي تمتلك حوالي 0.15% من أسهم Wal-Mart Store

المالية في حدود مسؤولياته المتعارف عليها وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إلا أنه وكما لاحظنا أن للفساد المالي أيضا أثر قد يكون جوهريا على البيانات المالية التي قد تتأثر بها المؤسسة، سواء كان أثرا مباشرا أو غير مباشر.

ورغم قصور معايير التدقيق الدولية في تحديد مسؤولية المدقق الخارجي بشكل واضح وصريح عند الكشف عن التحريفات الناتجة عن الفساد المالي والتي لها آثار جوهريّة على البيانات المالية، وإهمال أثرها على الوضعية المالية للمؤسسة، إلا أن جل الدراسات التي تم التطرق لها في هذا البحث أثبتت عكس ذلك، وجادلت في كون الفساد المالي يمكن أن تكون له تحريفات وأثار جوهريّة على الوضعية المالية لأي مؤسسة تتعرض له وهو ما أثبتته فضائح الفساد المالي، أين فشل التدقيق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي وعمليات تغطيته الاحتيالية وغير القانونية مما وسع فجوة توقعات الأطراف ذات المصالح، التي تأمل أن يتم تقييم مخاطر الفساد والاستجابة لها أو التبليغ عن فرص الفساد في حال وقوعها على أقل تقدير.

فتجاهل خطر الفساد المالي من طرف المدقق الخارجي والتمسك بمحدودية مسؤوليته في التأكيد المعقول لصحة وسلامة التقارير المالية في حدود مهامه، وانه غير مسؤول عن البحث والتحري والتحقيق في جرائم الفساد المالي، يؤثر بشكل سلبي على سمعة التدقيق الخارجي ويقلل من أهميته.

المحور الثالث: أهمية التدقيق الخارجي كأداة لمكافحة الفساد المالي:

أكد Santiso (2006) أن التدقيق الخارجي يساهم في تعزيز النزاهة والشفافية ومراقبة الفساد، إلا أنه يحتاج إلى آليات لتفعيل دوره، بالإضافة للقوانين الرادعية والعقوبات التي من الممكن أن تساهم في الحد منه أو تقليله على الأقل، على اعتباره جريمة وانتهاك للقانون، فمكافحة الفساد تعتمد على قوة وفعالية السلطة القضائية التي يمكنها التعامل مع حالاته واتخاذ الإجراءات العقابية الرادعة وملزمة (Rose-Ackerman, 1999).

أولا: مسؤولية المدقق الخارجي عن اكتشاف الفساد المالي:

رغم ما يتوقعه الجمهور وأصحاب المصالح من عملية التدقيق في اكتشاف ومكافحة الفساد، إلا أن الجدل لا يزال قائما منذ بداية القرن 19 حول دور ومسؤولية مهنة التدقيق في ذلك (Jeppesen, 2019)، خاصة بعد أن صرح الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) أن المدقق الخارجي ليس مسؤول عن اكتشاف الفساد والاحتيال والتحري عنهما، وإنما هو مسؤول فقط التبليغ عنها للسلطات المعنية في حال اكتشافه لها (IFAC, 1999).

إلا أن أصحاب المصالح خاصة المساهمون والمستثمرون يتوقعون من المدققين اكتشاف حالات الفساد والتقرير عنها، وهو ما يخلق فجوة في التوقعات التي تكون إما نتيجة المعايير غير الكافية أو التوقعات غير المعقولة لأصحاب المصالح Porter (1993)، خاصة بعدما أقر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 1999) أن هيئات مكافحة الفساد والأجهزة الأمنية والسلطة القضائية هي المسؤول الأول عن مكافحة الفساد، في حين يتوجب على المدقق الخارجي التبليغ عن أعمال الفساد في حال اكتشافها للسلطات المختصة المسؤولة عن مكافحة الفساد.

على اعتبار التدقيق واحدا من الركائز الأساسية للنزاهة، أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة اعتماد مدقق خارجي ومستقل للتصدي للعمليات الفاسدة أو اكتشافها، ولتحسين تسيير وإدارة إضفاء مزيد من المصداقية والشفافية لعمليات البنوك (IMF, 2004).

عادة ما يتوقع المدقق الخارجي نتيجة الشك المهني باحتمال وجود فساد مالي له تأثير جوهري غير مباشر على البيانات المالية، فيجب أن يتم تطبيق إجراءات التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المصممة خصيصاً للكشف عن الأفعال غير القانونية، من أجل تكوين رأي حول مدى سلامة وعدالة البيانات المالية، رغم أنه قد لا تتوفر أدلة وضمانات كافية للكشف عن تلك الأفعال.

وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار تقييمه للأهمية النسبية، أي مدى تأثير الفعل على البيانات المالية، وتقييم مدى كفاية الإفصاح في البيانات المالية عن الآثار المحتملة على الوضعية المالية للمؤسسة.

ثانياً: مساهمة التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي:

تكمن أهمية التقارير المالية ومكانتها المحددة في الأسواق الاقتصادية في توفير صورة دقيقة عن المؤسسة ومركزها المالي وأداء أعمالها وتدفقاتها النقدية، وتحتوي البيانات المالية على معلومات تمثل قاعدة صنع القرار لدى العديد من مستخدميها، حيث تعد المدخل الأساسي لقراراتهم، ولذلك سيكون من المهم بصفة خاصة أن تكون التقارير المالية صحيحة وموضوعية، فضلاً عن تقديمها بصورة واقعية عن المركز المالي للشركة وأرباحها، وبالتالي يلعب مدقق الحسابات الخارجي دوراً فعالاً في ضمان جودة المعلومات المالية التي تحتويها هذه التقارير، خاصة بالنسبة لقسم المشتريات الأكثر عرضة لعمليات الفساد المالي نتيجة الاستخدام غير المشروع لموارد المؤسسة لتحقيق مكاسب شخصية، لاسيما وأن العاملين في هذه المصلحة بالذات يشعرون بأنهم أقل مساءلة، منتهزين صعوبة تحديد أسعار السوق للسلع والخدمات المشتراة، مما يزيد من احتمالات الفساد ويصعب، ويعرقل اكتشافه (Roberts, 2015)، إذ توفر كل من مرحلي ما قبل العقد وبعده من عمليات الشراء فرصاً سانحة للفساد، وذلك من خلال اختيار الموردين والتأثير عليهم، والشروط التي تفرض عليهم.

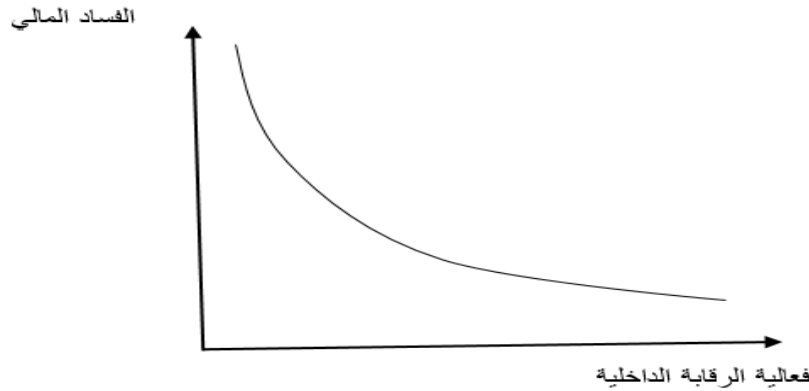
1- دعم و تفعيل نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية ومخاطره من المهام الأساسية للتدقيق الخارجي وبالتالي فهي عنصر محوري في منع الفساد المالي والوقاية، إذ يساهم وجود نظام رقابة داخلية قوية كهيكل والصلاحيات الواضحة وكذلك الآليات الواضحة لتقييم المخاطر والمراقبة والإبلاغ والالتزام بالآداب وقواعد السلوك، في التقليل من حوافز وفرص الاحتيال والفساد المالي (Le, Vu, & Nguyen, 2021)، وعلى هذا الأساس ركزت لجنة رعاية المؤسسات، (COSO 2004) على تدعيم نظام الرقابة الداخلية لمكافحة الفساد بكل أشكاله بإدارة أربعة أنواع رئيسية من المخاطر: المخاطر الإستراتيجية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الامتثال ومخاطر الإبلاغ، وتقييم احتمالية وتأثير الفساد المالي بالإضافة لإنشاء ومراقبة الضوابط الداخلية لمنع الفساد المالي، كما كشفت دراسة (Mardziyah, Aris, Othman, Zainan, 2015) حول تحديد طرق اكتشاف ومنع الاحتيال والفساد في القطاع العام في ماليزيا أن الرقابة الداخلية من بين أكثر الطرق فعالية للكشف عن الاحتيال ومنعه.

رغم مساهمة نظام الرقابة الداخلية القوي في اكتشاف الفساد والوقاية منه إلا أن غياب الشفافية وعدم الالتزام بمختلف الآليات الداخلية والخارجية من شأنه التأثير بشكل سلبي على فعالية نظام الرقابة الداخلية (Rijckeghem, Caroline, & Weder, 2001)، مما يقلل من احتمالية اكتشاف الممارسات الفاسدة، وهو ما يستوجب ضرورة تكامل الآليات والتراط بينهما سواء كانت داخلية أو خارجية خاصة لما تكتسبه الآليات الخارجية من قوة وفعالية في الكشف عن الفساد (Dye & Stapenlurst, 1998).

وعليه فتدعيم نظام الرقابة الداخلية ونظام الرقابة الذاتية ومعرفة نقاط قوته ونقاط ضعفه، ومراجعة سياسات الضبط الداخلي، بالإضافة للتقييم السليم لمخاطر الفساد المالي والتخفيف من وطأها بما يتوافق مع مبدأ الأهمية النسبية، والتحقق من مدى كفاءة وظيفة التدقيق الداخلي واستقلاليتها، من شأنه تقليص فرص الفساد المالي، والوقوف في وجه الممارسات الفساد مالي، وهذا ما يوضحه الشكل ادناه

الشكل 1: مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في التقليل من الفساد المالي



المصدر: من إعداد الباحثين

بالتالي فالعلاقة بين الفساد المالي ووجود نظام رقابة داخلية فعال هي علاقة عكسية متناقصة، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية فعالاً، كلما قلت فرص الفساد المالي.

2. الالتزام بمعايير التدقيق الدولية كمدخل لتفعيل دور التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي:

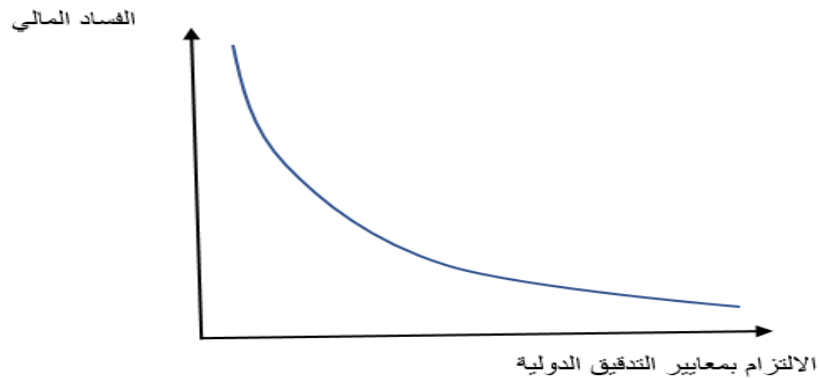
أصدر مجلس معايير التدقيق الدولي (IAASB) معيار التدقيق الدولي المتعلق بالغش والاحتيال، 200 (ISA)، والمتضمن المتطلبات التي تحدد المسؤوليات العامة للمدقق لضمان استقلاليته عند أداء مهامه، ومدى مسؤوليته في ضمان الامتثال لجميع الالتزامات القانونية، التنظيمية والمهنية ذات الصلة، إذ يتوجب على المدقق الحصول على تأكيد معقول حول خلو البيانات المالية كوحدة واحدة من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش والاحتيال أو الخطأ، بالاعتماد على الأدلة كافية والمناسبة للحد من مخاطر التدقيق ((IAASB), International Auditing and Assurance Standards board, 2009)

وأكد ذات المجلس على مسؤولية المدقق عن مراعاة القوانين واللوائح في تدقيق البيانات المالية من خلال إصداره للمعيار 250 (ISA)، المتضمن متطلبات الامتثال للقوانين واللوائح مؤكداً على ضرورة انتباه المدقق إلى حالات عدم الامتثال أو عدم الامتثال المشتبه

فيه للقوانين واللوائح، وتنفيذ إجراءات التدقيق اللازمة لتحديد الحالات التي قد يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية، واستثنى هذا المعيار ارتباطات التأكيد الأخرى واختبارات الامتثال لقوانين أو لوائح محددة، التي ليس لها تأثير مباشر وجوهري على البيانات المالية للمؤسسة (IAASB), International Auditing and Assurance Standards Board, 2009b).

وقد ركز معيار التدقيق ISA 240 على مسؤوليات المدقق المتعلقة بعمليات الغش والاحتيال، والتي تنشأ عنها تحريفات جوهريّة في القوائم المالية، إذ أن المميز بين الغش أو الاحتيال والخطأ هو عامل النية أو القصدية أو العمدية، فالاحتيال يكون فعلاً مقصوداً بنية مسبقة، وحسب هذا المعيار فالتحريفات تكون إما بإصدار تقارير مالية احتيالية أو عن طريق اختلاس الأصول وموجودات المؤسسة، فالمدقق رغم أنه مسؤول على الحصول على تأكيد معقول حول خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهريّة، إلا أن هذا لا يمنع بشكل حتمي إمكانية ورودها وذلك بسبب القيود المتأصلة في عملية التدقيق، أي أن هناك خطر لا مفر منه يتمثل في عدم اكتشاف بعض الأخطاء والانحرافات الجوهريّة في البيانات المالية، على الرغم من تخطيط عملية التدقيق وتنفيذها بشكل صحيح وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وعليه تقع المسؤولية الأساسية عن منع الاحتيال واكتشافه على عاتق المؤسسة وإدارتها، وذلك بالتقليل من فرص حدوثه وردعه (IAASB. 2009c)، وما يمكن ملاحظته هو عدم إشارة ولا أي معيار من المعايير السابقة بشكل مباشر إلى الفساد المالي أو مسؤوليات المراجعين الخارجيين فيما يتعلق بالفساد المالي واكتشافه أو حتى تقييم مخاطره، ولم يشر أي منها ما إذا كان للفساد المالي آثار جوهريّة ومباشرة على البيانات المالية، إلا أنه في تعديلات IFAC سنة 2016 لمدونة السلوك المهني أكدت على ضرورة فهم المدقق لحالات عدم الامتثال للقوانين واللوائح، واتخاذ الإجراءات اللازمة حتى لو تطلب الأمر إخطار الجهات المعنية إذا كان الأمر يستدعي ذلك دون المساس بمبدأ السرية، و الشكل التالي يوضح أثر الالتزام بمعايير التدقيق الدولية على الفساد المالي.

الشكل 2: أثر الالتزام بمعايير التدقيق الدولية على الفساد المالي



المصدر: من إعداد الباحثين.

نلاحظ أن العلاقة بين الالتزام بمعايير التدقيق الدولية والفساد المالي علاقة عكسية متناقصة، فكلما كان هناك التزام بتلك المعايير وبنودها، كلما زادت إمكانية اكتشاف الممارسات التي تنطوي على فساد مالي يؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية، وكلما انخفضت فرص الفساد المالي، وكلما زادت الوقاية من وبالتالي منعه والتقليل منه.

3 - جودة التدقيق كمدخل لتفعيل دور التدقيق الخارجي في التصدي للفساد المالي:

عرف (Krishnan & Schauer, 2000) جودة التدقيق على أنها درجة امتثال وتوافق برنامج التدقيق وتنفيذ عملياته مع

معايير التدقيق.

كما عرفت DeAngelo (1981) جودة التدقيق على أنها تقدير السوق للاحتمال المشترك باكتشاف المدقق لانحرافات وخروقات في نظام المحاسبي للعميل، والافصاح والتبليغ عنها، فاحتمال اكتشاف الانحرافات والخروقات يتوقف على كفاءة المدقق وخبرته، وإجراءات التدقيق المستخدمة مع حجم العينات المأخوذة ونوعها، أما الاحتمال المشروط للتبليغ والافصاح عن أي انحراف فهو متوقف على مدى استقلالية المدقق.

كما أكدت DeAngelo أن جودة التدقيق ترتبط بحجم مكتب التدقيق، مع افتراض ثبات كل المتغيرات من توافق الكفاءة العلمية والمهنية وحجم الأتعاب، فكلما زاد حجم مكتب التدقيق كلما قل حافز التصرف فيه بشكل انتهازي وزادت بالتالي جودة التدقيق، فخسارة مكتب التدقيق الأكبر حجما تكون أكبر من خسارة المكتب الأقل حجما عند عدم الإبلاغ عن الانحرافات أو الخروقات المكتشفة بالنسبة لعميل معين، الشيء الذي يجعلها أكثر حرصا على تطبيق ضمانات جودة التدقيق.

فبناء على هذه المقاربة يمكن القول أن جودة التدقيق الخارجي تنقسم إلى مكونين أساسيين جودة الكشف المتوقعة على الكفاءة المهنية والعلمية، وجودة الإفصاح المتوقعة على مدى استقلالية المدقق الخارجي (Chemanguui وManita، 2007).

فشركات التدقيق الكبرى تقدم خدمات ذات جودة أعلى من غيرها، لارتفاع أتعابها نتيجة ارتفاع التكاليف، كون الأتعاب تتناسب مع التكاليف طرديا، دون أن تغفل سمعتها وشهرتها، فبمجرد اكتسابها اسم Big Six، فهذا يؤدي لارتفاع الأتعاب مباشرة (Moizer، 1997)، و في نفس سياق اعتبر (Tanzi 1998) بأن جودة التدقيق ضرورية لاكتشاف العمليات الفاسدة والوقاية منها، فالكفاءة العلمية والخبرة المهنية للمدقق الخارجي الضامن الأساسي لاكتشاف أي انحراف، إذ أنه يشترط لممارسة هذه المهنة الحصول على شهادة جامعية في التخصص، بالإضافة لمدة تدريب محددة، إلا أنه لا يمكن الجزم بمدى فعالية عملية التدقيق خاصة وأن شركات التدقيق تتكون من العديد من الأفراد باختلاف مؤهلاتهم، وأن عملية التدقيق تتم في شكل مهمة يؤديها فريق مكون من عدة أشخاص، وعليه مفهوم الكفاءة يقوم اعتبارا على المستويات التالية :

- كفاءة المدقق كفرد؛

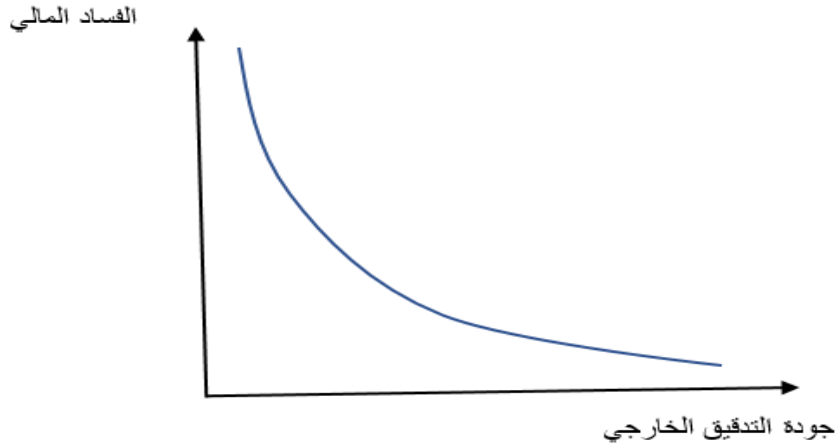
- وكفاءة شركة التدقيق؛

- وكفاءة الفريق (Chemanguui وManita، 2007).

أما بالنسبة للاستقلالية فتعتمد على مدى نزاهة المدقق وتمسكه بأداب وأخلاقيات مهنة لتدقيق، والتميز بالحرية والموضوعية والحياد وعدم التحيز، وعدم وجود أي علاقات أو تدخلات يمكنها التأثير على رأي المدقق وتحريفه، وضمان عدم وجود أي تلاعب أو تواطؤ مع أي طرف كان لتغطية أي انحرافات ممكنة، تحت أي ضغط أو إغراء كان.

و الشكل التالي يوضح أثر جودة التدقيق الخارجي على الفساد المالي

الشكل 3: أثر جودة التدقيق الخارجي على الفساد المالي



المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من الشكل أن العلاقة بين التدقيق الخارجي والفساد المالي علاقة عكسية، فكلما زادت جودة التدقيق الخارجي كلما انخفضت حالات الفساد المالي نتيجة اكتشافه أو الوقاية منه أساساً، أي أنه كلما زادت جودة التدقيق الخارجي انخفض مستوى الفساد المالي، نتيجة التصدي لتلاعب إدارة المؤسسة بالقوائم المالية، وفي حال انخفاض مستوى جودة التدقيق الخارجي ترتفع مستويات الفساد المالي ويستشري نتيجة البيانات المالية غير المطابقة للواقع وغير الموضوعية، وعدم امتثال إدارة المؤسسة للمبادئ والقوانين خلال إعدادها من أجل تحقيق أهداف ومنافع ومصالح خاصة .

بناء على ما سبق نستنتج أن مساهمة التدقيق الخارجي في منع الفساد المالي ومكافحته تعتمد بشكل أساسي على جودة التدقيق، ومدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية ومدى دعمه وتفعيله لنظام الرقابة الداخلية، وذلك ما يسمح إما أو الممارسات التي تنطوي على فساد مالي أو منعها والوقاية منها.

خاتمة:

ركزت هذه الدراسة على دور التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي ، ولتحقيق هذا الهدف تم التطرق إلى دراسة ثلاث نقاط أساسية، فبعد ضبط مفهوم الفساد المالي، تم تحليل أثره على التدقيق الخارجي ونتائجه، من خلال عرض كبريات فضائح الفساد، وفي الأخير تم تحليل أهميته كأداة لمكافحة الفساد المالي.

وبناء على ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

ادت الانهيارات التي شهدتها بعض الشركات العالمية بسبب عدم التزام المدققين الخارجيين بقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق الدولية إلى اهتزاز الثقة بوظيفتهم ودورهم في اكتشاف الفساد المالي واتخاذ الاجراءات اللازمة لتفادي حدوث الازمة، الشيء الذي يعزز أهمية التأكيد على دور التدقيق الخارجي وجودته لاستعادة ثقة الجمهور واصحاب المصالح بمهنة التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي وتفايدي أي انهيارات قبل وقوعها.

الكفاءة المهنية واستقلالية المدقق الخارجي عاملان أساسيان في التقليل من مستوى الفساد المالي. يؤدي عدم الوضوح حول مسؤوليات المدقق الخارجي فيما يتعلق باكتشاف الفساد المالي وتقييم مخاطره إلى إهمال حتى الممارسات التي يكون لها أثر جوهري وهام على البيانات المالية من طرف المدقق الخارجي، الشيء الذي تكون له عواقب وخيمة ليس فقط من حيث فقدان ثقة المساهمين وأصحاب المصالح في مهنة التدقيق ولكن أيضاً في قدرة شركات التدقيق على البقاء في السوق نتيجة لسوء سمعتها. يمكن للتدقيق الخارجي أن يحد من الفساد بطريقتين، إما باكتشافه أو بمنعه أساساً والوقاية منه، فإذا تم اكتشافه فهذا يعتبر رادعاً له، وإذا منع، فلن يكون هناك الكثير للكشف عنه.

يمكن للتدقيق الخارجي استكمال وظيفته وبلوغ أهدافه وتحسين جودة خدماته من خلال الالتزام بمعايير التدقيق الدولية الصادرة عن IFAC بما يسمح بتضييق فجوة التوقعات بين ما يقدمه من خدمات وبين توقعات الأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح من خلال الحرص على ضمان الاستقلالية التامة وعدم تعارض المصالح، مما يعزز من ثقة المجتمع بوظيفة التدقيق، خاصة إذا تم التقرير عن أوجه القصور التي يمكن أن تظهر خلال قيامه بمهامه، انطلاقاً من فحصه لنظام الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة ومخاطر الالتزام التي تتسم بالأهمية النسبية، والتي يكون لها أثر جوهري على القوائم المالية.

وعليه يقترح الباحثان التوصيات التالية:

إضافة مسؤولية جديدة للتدقيق الخارجي ألا وهي اكتشاف حالات الفساد المالي والوقاية منها، من خلال التخفيف من التهديدات الكبيرة للاحتيال وممارسات الفساد المالي التي تحدث في المؤسسات الاقتصادية، بدعمها لنظام الرقابة الداخلية وتفعيلها له واعتماد أساليب وإجراءات ممارسات فعالة لمكافحة الفساد والحد منه، حتى لو أدى ذلك لارتفاع تكلفة التدقيق كونه سيكون وسيلة فعالة في الكشف عن القيم الحقيقية للمساهمين الحاليين والمساهمين المحتملين.

السهر على توفير معاملة عادلة لجميع الأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح من خلال الحرص على احترام القوانين والمبادئ المحاسبية، للحصول على البيانات المالية صحيحة وموضوعية ودقيقة، من خلال تقارير مالية مصادق عليها من طرف مدقق خارجي.

الحرص على تجنب تضارب المصالح وتفاذي أي تضارب محتمل في المستقبل، وعدم التحيز تجاه أي طرف معين على حساب طرف آخر، مع ضرورة الالتزام بقواعد وآداب السلوك المهني والإقرار بوجود أي عوائق أو عقبات مهنية في حال وجودها يمكن أن تؤثر على رأيه الفني المحايد.

ضرورة إضافة الهيئات الدولية المسؤولة عن مهنة التدقيق الخارجي للفساد المالي بشكل واضح وصريح ضمن الأسباب الرئيسية للتحريفات الجوهرية للبيانات المالية، وتقديم إرشادات وتوضيح الطرق الأساسية لتقييم مخاطره والإجراءات العملية والتقنية للكشف عنه، وتحديد نطاق ومدى مسؤولية المدقق الخارجي في حال اكتشافه له،

ضرورة وجود إطار أكثر صرامة مع مراجعة مستمرة لنصوص القوانين واللوائح المتعلقة بمكافحة الفساد.

القيام بدورات تكوينية وتدريبية مناسبة للمدققين الخارجيين تمكنهم من فهم طبيعة الفساد المالي، طبيعته، أدواته والأساليب

المستخدمة لتغطيته، وتحديد تقنيات وإجراءات عملية تسهل عملية تقييم مخاطر الفساد المالي، والتدقيق التي قد تساعد المراجعين الخارجيين في تحديد فرص الفساد المالي وتقييم مخاطره وطرق مواجهتها.

ضرورة تطوير نظام يسمح بتغذية عكسية يوفر من خلال التدقيق الخارجي لمجلس الإدارة معلومات كافية عن مخاطر الفساد المالي وكل الانحرافات الممكنة.

قائمة المراجع:

1. (ACFE), A. o. (2016). *Report to the Nations on Occupational Fraud and Abuse*. Retrieved from <https://www.acfe.com/rtn2016/docs/2016-report-to-the-nations.pdf>
2. (IAASB2009) (a). *International Auditing and Assurance Standards Board* INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 200 OVER ALL OBJECTIVES OF THE INDEPENDENT AUDITOR AND THE CONDUCT OF AN AUDIT IN ACCORDANCE WITH INTERNATIONAL STANDARDS ON AUDITING: <https://www.ifac.org/system/files/downloads/a008-2010-iaasb-handbook-isa-200.pdf>
3. (IAASB). (2009b). *International Auditing and Assurance Standards Board*. Retrieved from INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 250 Consideration of Laws and Regulations in an Audit of Financial Statements: <https://www.ifac.org/system/files/downloads/a013-2010-iaasb-handbook-isa-250.pdf>
4. Angus Duff. (2004) *AUDITQUAL: DIMENSIONS OF AUDIT QUALITY*. Edinburgh: The Institute of Chartered Accountants of Scotland.
5. C Grillet. (2005) *ISO 9001: les enjeux du recours à un référentiel qualité supplémentaire pour la profession comptable. Comptabilité et Connaissances*.
6. Daniel Lederman ،V Norman و،R. Soares Rodrigo. (2005) *Accountability and corruption: Political institutions matter*. *Economics & Politics* 35-1 ،(01)17 *Economics & Politics*: Retrieved from: <http://dx.doi.org/10.1111/j.1468-0343.2005.00145.x>
7. (IMF) .May, 2016 *(INTERNATIONAL MONETARY FUND)* Corruption: Costs and Mitigating Strategies: le 2022 ،03 02 Retrieved from <https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2016/sdn1605.pdf>
8. International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). 2009)c. (INTERNATIONAL STANDARD ON AUDITING 240: THE AUDITOR'S RESPONSIBILITIES RELATING TO FRAUD IN AN AUDIT OF FINANCIAL STATEMENTS: Retrieved from <https://www.ifac.org/system/files/downloads/a012-2010-iaasb-handbook-isa-240.pdf>
9. John Roberts. (2015) .The 'subject' of corruption. *Critical Perspectives on Accounting* ،28 ، 88-82.
10. Kassem, R., & Higson, A. W. (2016, june). External auditors and corporate corruption: Implications for external audit regulators. *10(1), Association, American Accounting*, 1-10. Retrieved from <https://doi.org/10.2308/ciaa-51391>. https://repository.lboro.ac.uk/articles/journal_contribution/External_auditors_and_corporate_corruption_implications_for_external_audit_regulators/9502025
11. Krishnan Jagan and Schauer Paul C. (2000) .The differentiation of quality among auditors: Evidence from the not-for-profit sector *Auditing: A Journal of Practice & Theory*.
12. Linda Elizabeth DeANGELO. (1981) .AUDITOR SIZE AND AUDIT QUALITY *Journal of Accounting and Economics* 3.199-183 ،

13. Lynnley Browning .(2015 ،06 05) .*Corruption in FIFA? Its Auditors Saw None* تاريخ الاسترداد من 2021 ،04 02The New York Times: <https://www.nytimes.com/2015/06/06/sports/soccer/as-fifa-scandal-grows-focus-turns-to-its-auditors.html>
14. M Khan 27-26) .September, 2006 .(Role of Audit in Fighting Corruption .*Report of the Experts Group Meeting on Ethics, Integrity, and Accountability in the Public Sector: Re-Building Public Trust in Government through the Implementation of the un Convention against Corruption* .71-39 ،St. Petersburg, Russia.
15. Miqdad Ahmad, Waheed Mahmoud Al-Jalili and Ramo .(1996) .Problems of Compliance withthe Code of Conduct of the Accounting and Auditing Profession - Special Reference to Iraq.) Mosul University (*Al-Rafidain Development Journal*) No. 48.
16. N.T.B Le ،L.T.P Vu، ،T.V Nguyen .(2021) .The use of internal control systems and codes of conduct as anti-corruption practices: evidence from Vietnamese firms .*Baltic Journal of Management*.189-173 ،(2) 16 ،
17. Othman, R., Aris, N. -A., Mardziyah, A., & Zainan, N. (2015). Fraud detection and prevention methods in the Malaysian public sector: Accountants' and internal auditors' perceptions. *Journal of Procedia Economics and Finance*, 28, 59-67.
18. F Izedonmi .(2012) .Challenges of auditors and audit reporting in a corruptenvironment . *Research Journal of Finance and Accounting*3.82-77 ،(5)
19. Pacini, c., Swingen, j., & Rogers, H. (2002). The OECD convention and bribery in international business transactions:Implications for auditors. *Managerial Auditing Journal*17 (4), 205-215. Retrieved from Pacini, C., J. Swingen, and H. Rogers. 2002. The OECD convention and bribery in international business transactions:Implications for auditors.*Managerial Auditing Journal*17 (4): 205-215.
20. Peter Moizer .(1997) .Auditor Reputation: The International Empirical Evidence . *International Journal of Auditing*.74-61 ،(1)1 ،
21. Philip Mattera .(2020 ،12 07) .*Corporate Research Project* ،2021 ،05 12 Wal-Mart: Corporate Rap Sheet: <https://www.corp-research.org/wal-mart>
22. Pigé, B. (2000, septembre). Qualité de l'audit et gouvernement d'entreprise: le rôle et les limites de la concurrence sur le marché de l'audit. *Comptabilité - Contrôle - Audit*, 2(6), 133 à 151.
23. R Klitgaard .(2006) .Introduction: subverting corruption, Global Crime. *Global Crime*-299 ، 307.
24. Raul Espejo ،German Bula ، Roberto Zarama .(2001) .Auditing as the Dissolution of Corruption .*Systemic Practice and Action Research*.156-139 ،
25. Riadh Manita ، Makram Chemangui) .May 2007, France., 2007 .(LES APPROCHES D'EVALUATION ET LES INDICATEURS DE MESURE DE LA QUALITE D'AUDIT: UNE REVUE CRITIQUE .*COMPTABILITE ET EN- VIRONNEMENT*.
26. Rijckeghem, V., Caroline, & Weder, B. (2001). Bureaucratic corruption and the rate of temptation: do wages in the civil service affect corruption, and by how much? *Journal of Development Economics*, 65 (2.), 307-331.
27. S. (2017). Thomson .(2017) .*We waste \$2 trillion a year on corruption. Here are four better ways to spend* من 2021 ،03 03 .<https://www.weforum.org/agenda/2017/01/we-waste-2-trillion-a-year-on-corruption-here-are-four-better-ways-to-spend-that-money/>
28. Sara Nassauer .(2015 ،05 25) .*Shareholder group says Ernst & Young knew about Wal-Mart Mexico bribery allegations* ،2020 ،06 15 .WallStreet Journal:

- <https://www.wsj.com/articles/shareholder-group-ctw-says-ernst-young-knew-about-wal-mart-mexico-bribery-allegations-1432580954>
29. SEC (2008, 12 15). *Siemens Aktiengesellschaft: Lit. Rel. No. 20829*, 2021, 07 21 U.S. SECURITIES AND EXCHANGE COMMISSION: <https://www.sec.gov/litigation/complaints/2008/comp20829.pdf>
 30. Susan Rose-Ackerman (1999). Political corruption and democracy. *Connecticut Journal of International Law* 378-363, (2) 14 ,
 31. TI (2021, 2 14). *transparency international: WHAT IS CORRUPTION* (بلا تاريخ). <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>
 32. Vito Tanzi (1995). Corruption, governmental activities, and markets. *Finance & Development* 27-24, 32 ,
 33. Vito Tanzi (1998). Corruption Around the World Causes Consequences Scope and Cures. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/30/Corruption-Around-the-World-Causes-Consequences-Scope-and-Cures-2583>
 34. Waheed Ramo Miqdad Al-Jalili (2012). Ethics of the accounting and auditing profession and its role in strategies to reduce administrative corruption. *Al-Rafidain Development Journal*.
 35. Wells, J. T. (2017). *Corporate Fraud Handbook: Prevention and Detection* (Fifth Edition ed.). New Jersey, Canada: Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
 36. نور الدين، عصام. (2005). معجم نور الدين الوسيط (الإصدار 1). لبنان: دار الكتب العلمية.
 37. هاشم مرزوك علي الشمري، وإيثار الفتلي. (2011). الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية (الإصدار 1). الأردن:، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.